أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري
- دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2013)-

محمد الأمين شربي (*) & شرف الدين ملال (**)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
عبد الحميد بوخاري (***)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة غرداية - الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر التحرير التجاري الدولي على أداء ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة (2000-2013)، بحيث تم من خلالها التطرق إلى تطور التحرير التجاري في الجزائر في ظل منظمة التجارة العالمية وتحليل واقع ميزان المدفوعات، وقد اعتمدت الدراسة على الأدوات الإحصائية والمتمثلة في برنامج Eviews وهذا بعد قياس معدل الانفتاح التجاري للجزائر، وأظهرت النتائج أنه توجد علاقة مباشرة وطردية بين التحرير التجاري ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة (2000-2013) ويرجع ذلك لهيمنة قطاع النفط على الصادرات الجزائرية وأن عملية تحرير التجارة الخارجية أدت إلى زيادة المنافسة بين السلع المحلية والأجنبية في الجزائر.

الكلمات المفتاح : تحرير تجاري دولي، ميزان المدفوعات، منظمة التجارة العالمية، جزائر.

تصنيف JEL : D58، F13، F41، N17.

I. تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي موجة تحرير التجارة العالمية بكل جوانبها السلعية، الخدمية والاستثمار، والتي تعني في النهاية إزالة كل القيود التي تقف عائقا أمام تحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة، وذلك لأن الدول المنفتحة على الخارج أدركت مكاسب الانفتاح التجاري وأدركت أيضا أنه كلما زادت درجة انفتاحها وتكاملها مع الاقتصاد العالمي سوف تكون له انعكاسات إيجابية على النمو الاقتصادي لهذه الدول.

وبسبب حاجة الدول النامية للتخلص من الاختلالات الداخلية والخارجية، وخاصة ما تعلق بموازين المدفوعات نتيجة تفاقم العجز التجاري بها وهروب رؤوس الأموال منها وارتفاع خدمة ديونها الخارجية، أدى بها إلى اللجوء الى المؤسسات المالية الدولية لمعالجة هذه الاختلالات ووضع برامج اقتصادية ومالية من أجل تصحيح الهيكل الاقتصادي، بحيث أخذت مسألة تحرير التجارة الخارجية مكانة هامة ضمن هذه البرامج، والتي تؤدي إلى فتح الأبواب بين الدول في مجال التجارة بمختلف أنواعها وكذا مواكبة عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ونظرا لأن الجزائر من بين الدول النامية التي عانت عجوزات كبيرة في ميزان مدفوعاتها أدت بها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على تسهيلات ائتمانية مع تنفيذ إجراءات وتوجيهات صندوق النقد الدولي المسطرة في برامج التثبيت والاستقرار كشرط للحصول على المساعدات الائتمانية، والتي كانت من ضمنها تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على العالم الخارجي، جاءت هذه الدراسة لتبين أثر هذا الانفتاح التجاري على وضعية ميزان مدفوعات الجزائر.

- **إشكالية الدراسة**: تكمن إشكالية الدراسة في:

ما مدى تأثير التحرير التجاري الدولي على أداء ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (2000-2013)؟

- **أهداف الدراسة:** من بين أهم أهداف الدراسة هو ما يلي:
  - الوقوف على أثر التحرير التجاري من خلال دوره في التأثير على أداء ميزان مدفوعات الجزائر؛
  - محاولة تشخيص واقع ميزان مدفوعات الجزائر، مع ابراز انعكاسات التحولات الاقتصادية العالمية على الجزائر التي تظهر في ميزان المدفوعات.

- **أهمية الدراسة:** بما أن الجزائر مقبلة على تحديات كبيرة ولعل من أهمها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قيامها في الآونة الأخيرة بإبرام عدة اتفاقيات تجارية دولية، جاءت هذه الدراسة لتبين أثر التحرير التجاري في ظل الإمكانيات التجارية المحدودة للجزائر.

eMail : (*) Cherbilamine@yahoo.fr & (**) Charefeddinemellal@yahoo.fr & (***) Bkhamib@yahoo.com

- الدراسات السابقة:

- **دراسة دريس رشيد 2014**: دراسة بعنوان **"انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2012"**[1]

وأن الباحث أراد من خلال هذا المقال أن يعالج الإشكالية التالية: "هل كان للانفتاح التجاري في الجزائر تأثير على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012؟". والغرض من هذه الدراسة هو تحليل انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات، وذلك بدراسة واقع الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2012 ثم أثر هذا الانفتاح على وضعية ميزان مدفوعاتها خلال نفس الفترة، باستخدام أربعة مؤشرات تتمثل في نسب التجارة وقيود التجارة، وقد خلصت الدراسة إلى: أن الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي لم يكن له أي تأثير على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال فترة الدراسة، باستثناء التغير في الهيكل السلعي للواردات ولكن بشكل لا يخدم الاقتصاد الوطني مما ساهم في استنزاف العملة الصعبة في السنوات الأخيرة.

- **دراسة وزارة الاقتصاد والمالية المغربية 1997**: بعنوان **" الاقتصاد المغربي في وجه التجارة الحرة"**[2].

جاء في هذه الدراسة أنه من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية والمتمثلة في الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال تحرير التجارة الخارجية قامت المغرب في منتصف الثمانينات بتطبيق مجموعة من الإصلاحات كجزء من التكيف الهيكلي وقد ساعدها على ذلك تحديث النظام الضريبي لتحرير تجارتها الخارجية وتحديث الإطار القانوني تماشيا مع المعايير الدولية في مجال التجارة الدولية.

إلا أنه من النتائج السلبية للتحرير التجاري المغربي الذي ازداد سوءا على المدى القصير وكذا العجز على المدى المتوسط في الحساب الجاري نتيجة انفتاح السوق الداخلية على المنافسة التي أحدثتها المنتجات الأوروبية مما أدى إلى زيادة سريعة في الواردات وتفكيك التعريفة الجمركية. استمرار القيود على المنتجات الزراعية المغربية وكذا عدم جدوة الامتيازات الممنوحة للمغرب من أجل الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي مما خلف تباطأ نمو الصادرات المغربية على الواردات.

- **دراسة (Gilbert Niyongabo, 2007)**: دراسة بعنوان **"سياسة الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية"**[3]

لقد جاءت هذه الدراسة لتبين أثر تغير درجة الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية، حيث خلصت الدراسة إلى أن الدول التي كانت السباقة في الانفتاح التجاري هي أعلى نموا بشرط توفر الموارد الطبيعية لديها، وأنه يوجد تأثير تفاعلي بين الانفتاح الاقتصادي والانفتاح السياسي، تربطهما علاقة إيجابية مع زيادة الدخل.

1. الإطار المفاهيمي للتحرير التجاري وميزان مدفوعات الجزائر.

1.1. تطور التحرير التجاري الدولي: إن أهم ما تميز به الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية هو حدوث تغيرات وتطورات أدت إلى تشكيل نظام دولي جديد بكل ملامحه وأبعاده ومقوماته، بحيث أن هذا النظام خلف واقعا جديدا تجسد على الخصوص في امتداد صور التعاون الدولي ومستوى المنافسة، ومن بين هذه التطورات مايلي:

أ- مشروع مارشال: أخذت الولايات المتحدة الأمريكية زمام المبادرة في زعامة ما أطلق عليه العالم الحر، بإعلان وزير خارجيتها "جورج مارشال" في محاضرة بجامعة هارفارد في 5 يونيو 1947 مبادرة مهمة، وهي ما عرف فيما بعد باسم "مشروع مارشال" فطلب "مارشال" في محاضرته وضع برنامج خاص لمعاونة أوروبا اقتصاديا مبينا أهمية إعادة إحياء الاتحاد الأوروبي[4].

ولعل الأمر الأكثر أهمية في مشروع مارشال هو ما ترتب على تنفيذه من توجهات في السياسات والمؤسسات الاقتصادية فعند خروج الدول الأوروبية من الحرب وفي ظل اقتصاديات الحرب كان من الممكن أن تتجه أوروبا عند إعادة البناء إلى الاستمرار في الأخذ بسياسات التقييد والرقابة التي عرفتها طوال سنوات الحرب، فجاء "مشروع مارشال" قائما على أساس العمل في الإسراع بتحرير التجارة وإزالة القيود وبذلك ساهم في وضع أساس النظام الاقتصادي العالمي القائم على حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال، وقد ترتب على ذلك أن عمدت الدول الأوروبية إلى تكوين اتحاد للمدفوعات الأوروبية فيما بينها مما ساعد ذلك على أمرين كان لهما الأثر الكبير في التطورات الاقتصادية اللاحقة[5]، الأمر الأول هو تدعيم فكرة التجارة متعددة الأطراف والابتعاد عن فكرة المقايضة واتفاقات الدفع، والأمر الثاني هو دفع فكرة التعاون الإقليمي والتنسيق في السياسات المالية والاقتصادية للدول الأوروبية فيما بينها، الأمر الذي تطور فيما بعد إلى إنشاء السوق الأوروبية المشتركة ثم الاتحاد الأوروبي.

ب- سقوط الاتحاد السوفييتي: مع سقوط الاتحاد السوفيتي سنة 1991 وانهيار النظم الاشتراكية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وسقوط جدار برلين 1989 وبعد نجاح حزب المحافظين بزعامة مارجريت تاتشر "Margaret Thatcher" في الانتخابات، حيث قامت بإلغاء المبادئ الكينيزية المكونة من حزمة من التوجهات مثل المحافظة على نسبة العمالة العالية والحد من الإنفاق العام[6]، وكان الأهم هو تفكك الاتحاد السوفييتي إلى دول مستقلة وتحول دول أوروبا الشرقية نحو تبني التحرير الاقتصادي، وذلك بتخلصها من التبعية الشيوعية والاشتراكية له، كما أدى تبني الصين تدريجيا لهذه السياسة الاقتصادية إلى إعطاء القدوة للدول النامية لأن تحذوا حذوها[7] إلى أن انتصرت الرأسمالية الأمريكية بسبب ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من قوة اقتصادية وعسكرية وسياسية فقد أغراها هذا

الوضع لتتجه نحو جعل تجربتها في مجال التجارة وفتح الأسواق العالمية أمام السلع والخدمات الأمريكية تجربة رائدة تصلح لكل دولة ومجتمع، فأصبح لزاما على كل دولة أن تطبق النظرية الرأسمالية وأن تلغي حواجز انتقال السلع والخدمات وأن تطبق الديمقراطية والحريات العامة وانتشرت الآن في كل بقاع العالم تقريبا وأصبحت معظم الدول جزءا من نظام واحد متكامل للرأسمالية العالمية[8] ، كما ساهمت أوروبا الغربية في نشرها وبدت روسيا والصين قوة رأسمالية أي بتعبير آخر تربة خصبة لها.

كما يرى البعض أن هذا الإخفاق هو انتصار حاسم للرأسمالية كما قال "فوكويا" في كتابه نهاية التاريخ، أن مرحلة الليبرالية الجديدة تتوالد اليوم في محاولة جديدة لتوحيد العالم أو عولمته[9].

ج- الشركات المتعددة الجنسيات: الشركات المتعددة الجنسيات أو عابرة القوميات هي شركات عالمية النشاط، والتي تعتبر في كل معانيها إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة، من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية[10]، وتأكيد ظاهرة العالمية في كافة المجلات بسبب ما تمتلكه من إمكانيات تمويلية هائلة وتكنولوجيا عالية مكنتها من تعاظم دورها وقيامها باستثمارات دولية ضخمة وواسعة، ولتنوع أنشطتها حتمت على الدول المستقطبة لها للخضوع لشروطها لما لها من القدرة في تحويل الإنتاج والاستثمار من دولة إلى أخرى.

كما أن تأثيرها على توجهات الاستثمار الدولي والتجارة العالمية، يؤدي بها إلى التأثير في النظام التجاري الدولي ولأنها متفرعة ومنتشرة في كافة أنحاء العالم فإنها تسعى في الحد من كافة الحواجز الإدارية أو الضريبية أو الجمركية، والتي تعيق ولوجها إلى الأسواق الخارجية أو التي تقلل من أرباحها، حتى أن أحد التقارير الصادرة في عام 1992 عن أمانة الأمم المتحدة، أشارت إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملا[11].

د- التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة: من المعروف أن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة مما قلل من أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي بحيث حل محله الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية.

وتعكس هذه التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي، والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، وفي نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات المتعددة الجنسيات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات.[12]

هـ- دور الهيئات الدولية في بعث التحرر التجاري الدولي.

- **دعائم صندوق النقد الدولي:** ومن خلال ما يقوم به من برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي شملت الكثير من دول العالم في العقد الأخير من القرن العشرين، وفي عام 2004 أنشأ صندوق النقد الدولي "آلية التكامل التجاري" لمساعدة البلدان التي تواجه عجزا مؤقتا في عائد التصدير بسبب تحرير التجارة في بلدان أخرى كالذي يحدث نتيجة لتناقص الأفضليات التجارية أو انتهاء العمل بنظام الحصص في عام 2005 طبقا لاتفاقية المنسوجات والملابس التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية[13]

وقد أسهم صندوق النقد الدولي من خلال مساعداته الفنية إسهاما كبيرا في تحديث الإدارات الجمركية وترشيد سياسات التعريفات المتبعة لاسيما في تونس، الجزائر، لبنان، المغرب واليمن، ولا يزال العمل جاريا في بعض البلدان، مثل باكستان ومصر[14].

- **دعائم البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** لقد حدث نفس التطور في إطار البنك الدولي، حيث استحدث البنك الدولي نوعا جديدا من القروض، هي قروض التصحيحات الهيكلية، وهذه القروض مشروطة بالتزام البلد المدين بإجراء التصحيحات الهيكلية مثل تطبيق سياسة الخصخصة وإعادة النظر في أولويات الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية وغيرها.

وقام أيضا بـــ **"مبادرة تسهيل التجارة"** وذلك من خلال زيادة عمله التحليلي والإقراضي بموجب هذه المبادرة ومن أجل مساعدة البلدان على الاستفادة من فرص التكامل التجاري، وذلك بتقديم قروض جديدة للاستثمار في الموانئ والطرق وغيرها من البنى التحتية اللازمة، وكذا إصلاح الإجراءات الجمركية والنظم الأخرى المتعلقة بالتجارة.

وكذلك يدعم البنك الدولي جهود البلدان الأعضاء لتعزيز قدرتها التنافسية الدولية، عن طريق التدريب التحويلي للعمالة وأداء المدفوعات للحفاظ على مستويات دخلها حتى تنتقل إلى أنشطة موجهة للتصدير، ويعمل البنك الدولي أيضا على بناء شركة عالمية لتيسير النقل والتجارة.

وكما استحدث مبادرة **"التوسع في المعونة من أجل التجارة"** هي مبادرة صادقت عليها لجنة التنمية في عام 2005 وهي هيئة استشارية تمثل البلدان الأعضاء في الصندوق والبنك الدولي على اقتراحات بزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة كي تتمكن من تلبية الاحتياجات المتعلق بالبنية التحتية والإمدادات الأخرى اللازمة حتى يتسنى لها الاستفادة من فرص التجارة الحرة، ولكي تعينها في تخفيف أعباء التكاليف التي تتحملها في سياق التحرير[15].

➢ **دور منظمة التجارة العالمية:** قبل ظهور منظمة التجارة العالمية، ظهرت "GATT" الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، ولعل مجهودات "GATT" آنذاك، كانت تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض الحواجز الجمركية، وإزالة السياسات التجارية التمييزية والتفضيلية، إلا أن ظهرت منظمة التجارة العالمية في مطلع 1995.

وأن منظمة التجارة العالمية تعمل على تحرير التجارة الدولية مهما كان المقابل بقطع النظر عن التكلفة الاجتماعية أو الآثار الجانبية وبخاصة على الفقراء[16]، فمنذ تأسيس منظمة التجارة العالمية أصبح تحرير التجارة الدولية بإزالة الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية التي تضعها الدول في طريق تبادل السلع عبر الحدود الدولية وفتح الأسواق وإتاحة المجالات للمنافسة الدولية أكثر توسعا من ذي قبل[17]، بحيث أصبح هذا الوضع التجاري العالمي الجديد ملزم، لأن المنظمة تظم غالبية دول العالم وأن عدم انضمام دولة يعني أنها سوف تحاصر تجاريا وتصبح غير قادرة على ممارسة التجارة الدولية، ولهذا فإنها ملزمة بالانضمام إليها من الناحية العملية[18].

2.1. تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر: عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة وفي عقد الثمانينات تحديدا من العديد من المشاكل الاقتصادية، والتي كانت عائقا أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل من بين أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقض العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوطات تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي[19]، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي وكل هذه الصعوبات دفعت بالدولة الجزائرية إلى وضع استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تصحيح الاختلالات السعرية وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسات التحرير[20].

وبناء على ذلك وفي إطار الإصلاحات، حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياساتها الإصلاحية من خلال موافقة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الجزائر، بحيث تعاظم فيها دور الصندوق في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس1989[21]، والذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، فأكدت على:" المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف"، وكذا توسيع دور القطاع الخاص.

أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان في جوان 1991، وجاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق، ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات[22].

كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسات الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة، كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية، وذلك من خلال سن مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية المحددة لكيفيات وشروط ممارسة عمليات الاستيراد والتصدير، وأهمها[23]:

➢ **الإجراء الأول:** يتمثل في سن القانون 90-10 حول النقد والقرض، المنظم لحرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر والصادر في 1990/10/14 والمتمم في شهر سبتمبر بتعليمة من البنك المركزي تحدد فيها الكيفيات والنمط المناسب لذلك.

➢ **الإجراء الثاني:** كان في شهر أوت 1990 والمتمثل في القانون 90-16المؤرخ في 07 أوت 1990 والمتمثل في النظام الخاص بعمل تجار الجملة والوكلاء، والمتمم بالتعليمة رقم 63 لقانون المالية التكميلي لسنة 1990 والصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 1990/08/20 والمتعلق بشروط عمل هؤلاء الوكلاء وتجار الجملة.

➢ **الإجراء الثالث:** كان في مارس 1991، والمتمثل في صدور المنشور التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 1991/02/13، والمتعلق بإزالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما تؤكد تعليمة البنك المركزي رقم 91-03 المؤرخة في 1991/04/21 على شروط وطرق عمليات تمويل التجارة الخارجية، والتي تنص على ما يلي:

- إلغاء ميزانية العملة الصعبة للمؤسسات العمومية؛
- تلزم المستوردين على الاستفادة من إمكانيات التمويل الخارجي ذو الاستحقاق أكثر من 18 شهرا، وتلزمهم بوضع مقابل ذلك للواردات بالعملة الوطنية؛
- تمنع عمليات التسديد بالعملة الصعبة في السوق المحلي بالنسبة للمنتجات المستوردة من طرف الوكلاء وتعويضها بالدينار الجزائري؛
- تلزم الأعوان الاقتصاديين الذين يبرمون صفقات استيراد بدون دفع بأن يبينوا حقوقهم وتحديد مكان صفقاتهم لدى أحد البنوك.

ومنذ سنة 1994 شرعت السلطات العمومية في إجراءات تابعة للتحرير التام للتجارة الخارجية، تتمثل في وضع برامج للإصلاح الاقتصادي واتخاذ تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي للانفتاح على العالم الخارجي من أجل دخول السلع والخدمات الأجنبية وكذلك دخول رؤوس الأموال[24]، مما حتم على الحكومة بإصدار تعليمة رقم 94-13 بتاريخ 12أفريل 1994 والتي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر ومنذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة، فكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري وفقا للمرسوم 91-37 يمكنه ممارسة نشاط الاستيراد[25].

وسعيا منها لتحقيق الأهداف المسطرة قامت الجزائر بتخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية حيث بحلول سنة 1995 تقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية والتعليم ثم باقي الخدمات، أما بالنسبة للسلع المنظورة فقد انخفضت سنة 1994 إلى معدل 60 % ثم 45 % سنة 1997[26].

وفي مسارها نحو الانفتاح تم توقيع اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية والانفتاح على حوض المتوسط، والتي كانت بدايتها 1995 تاريخ بداية مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية التي كانت الجزائر أحد أطرافها[27]، حيث كان توقيع أول اتفاق في 13ديسمبر2001 ببلجيكا (بروكسل) وبعد ذلك توقيع اتفاق نهائي في 22 أفريل 2002، وبهذا دخلت الجزائر مرحلة جديدة بعد العزلة التي عاشتها خلال التسعينات، وبعد أكثر من ثلاث سنوات دخل الاتفاق حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح سبتمبر 2005[28].

وفي خطوة من خطوات الانفتاح، قامت الجزائر بالانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والانفتاح على المحيط العربي، وتندرج عملية الانضمام إلى منطقة التبادل التجاري الحر للدول العربية في إطار اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة سنة 1981 بتونس[29]، وهي تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها تسهيل تجارة الخدمات، وقامت الجزائر بالمصادقة عليها في أوت 2004 ودخلت هذه المنطقة حيز التنفيذ في أوت 2005 وقد أعلن رئيس الجمهورية في قمة الرياض 2007 عن انضمام الجزائر رسميا لهذه المنطقة وتم إرسال ملف الانضمام رسميا في ديسمبر 2008 إلى الجامعة العربية عن طريق المندوب الدائم، وانطلقت الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة اعتبارا من أول جانفي 2009.

2. واقع ميزان مدفوعات الجزائر: لقد أدى انخفاض أسعار النفط في 1986 إلى انخفاض صادرات المحروقات بـــ 39% وتراجع معدلات التبادل التجاري بـــ 43,6 %، وبلغ عجز الحساب الجاري والحساب الكلي لميزان المدفوعات 2,2 و1,5 مليار دولار على الترتيب في نفس السنة، ليستمر عجز الحساب الجاري إلى غاية 1989 ثم تحول في سنتي 1990 و1991 إلى فائض بلغ نسبة 6 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1991 نتيجة لتحسن أسعار النفط التي بلغت 24,4 دولار للبرميل سنة1991.

وابتداء من سنة 2000 سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فائضا قدره 9.020 مليار دولار، ليتراجع بعدها حتى سنة 2003، ثم تضاعف تقريبا 5 مرات تقريبا ليصل إلى أعلى قيمة له 37,030 مليار دولار سنة 2008، تم تراجع بشكل كبير في سنة 2009 حيث بلغ 3,6 مليار دولار نتيجة الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب العالمي على البترول، ثم ارتفع إلى 15,303 مليار دولار سنة 2010.

وقد وصل الفائض إلى أدنى قيمة له بـــ 0,920 مليار دولار سنة 2013، بسبب انخفاض سعر البترول.

كما عرفت سنوات التسعينات عجزا في الحساب الجاري، بسبب زيادة الواردات عقب تطبيق التدابير الخاصة بتحرير الواردات، بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة اللذان يدخلان في إطار الإصلاحات الاقتصادية مع المؤسسات المالية الدولية.

وابتداء من سنة 2000 بدأ الحساب الجاري يحقق فوائض مالية معتبرة إلى غاية سنة 2008، حيث بلغ 35,180 مليار دولار بسبب التحسن الكبير في أسعار المحروقات التي قاربت 100 دولار للبرميل في سنة 2008.

ورغم سياسات الإصلاح التي انتهجتها الجزائر في فترة التسعينات، إلا أنها لم تستطع احتواء الاختلالات المتزايدة خاصة انخفاض احتياطات النقد الأجنبي التي بلغت 1,1 مليار دولار، وارتفاع المديونية الخارجية إلى 29,49 مليار دولار سنة 1994، كانت منها 4,6 مليار دولار تدفقات رأسمالية وافدة في إطار حصول الجزائر على تسهيل التمويل التعويضي والطارئ والاتفاق لإعادة الجدولة للديون مع نادي باريس ولندن.

كما استمر حساب رأس المال في تحقيق عجوزات بلغت أقصاها 11,22 مليار دولار عندما أقبلت السلطات على السداد المسبق لديونها بمقدار 12,9 مليار دولار في سنة 2006 في حين سجل حساب رأس المال فائضا، ابتداء من سنة 2008 بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية التي بلغت 3,5 مليار دولار في سنة 2010 وزيادة القروض قصيرة الأجل التي قدرت بـــ 1,77 مليار دولار في نفس السنة.

كذلك نلاحظ أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر لم يستقر وبقي متذبذبا خلال الفترة (2000-2013) نتيجة الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع وانخفاض أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف، إلا أنه شهد تحسن ملحوظ خلال الفترة (2003-2008) مما يجعل السياسات الاقتصادية غير قادرة في الحفاظ على استقرار وضع ميزان المدفوعات الذي لا يزال يخضع إلى تغيرات الوضع الاقتصادي الدولي والجدول رقم (01)،

والشكل رقم (01) يوضح تطور ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة (2000-2013). (أنظر ملحق الجداول والأشكال البيانية).

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1. قياس الانفتاح التجاري: ستتم الدراسة بقياس درجة الانفتاح التجاري للجزائر، وذلك باستخدام مؤشر نسبة التجارة، والذي يسمح بالوقوف عند المستوى الذي بلغته في تحرير تجارتها الدولية خلال فترة الدراسة (2000-2013)، وذلك من خلال مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويقدم بالصيغة التالية:

$$T=\frac{\sum(X+M)}{PIB}$$

حيث:

- T: معدل الانفتاح التجاري؛
- X: الصادرات؛
- M : الواردات؛
- PIB : الناتج المحلي الإجمالي.

والجدول رقم: (02) يبين معدل الانفتاح التجاري للجزائر. بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (02)، فإنه يتضح أن ملامح الانفتاح في الجزائر، مرتفعة نوعا ما، من خلال ارتفاع نسبة التجارة الخارجية (صادرات+واردات) المكونة لإجمالي الناتج المحلي، حيث نجدها أكبر من 50 % خلال فترة الدراسة (2000-2013).

2. استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير الانفتاح التجاري في الجزائر على ميزان المدفوعات: وإضافة إلى هذا المؤشر، سنقوم أيضا بدراسة أثر التحرير التجاري على ميزان المدفوعات الجزائر، وذلك باستخدام برنامج "EViews8" والذي سيتم من خلاله حساب كل من اختبارات الانحدار والارتباط للانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات.

قبل بناء النموذج لابد من معرفة شكل الانتشار (سحابة النقاط) كل متغير بالنسبة للتابع، والذي يبين لنا شكل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل هل هي علاقة طردية أو عكسية، والشكل رقم (02) يوضح ذلك (أنظر ملحق الجداول والأشكال البيانية).

من خلال الشكل رقم (02) (شكل الانتشار) نلاحظ أن سحابة النقاط بين المتغير التابع y والمتغير المستقل x تظهر على شكل خطي والانتشار موجب لأن ميله موجب وعليه فان العلاقة في هذه الحالة بينهما طردية، وبالتالي فالصيغة الرياضية للنموذج ستكون على النحو التالي:

$$Yt=B_0+B_1X_1t+\varepsilon t$$

حيث:

- Yt: شعاع قيم المتغير التابع (قيم رصيد ميزان مدفوعات الجزائر)؛
- B: شعاع معلمات النموذج؛
- X_1t: شعاع قيم المتغير المستقل (معدل الانفتاح التجاري للجزائر)؛
- εt: تمثل مجموع البواقي.

وأن استعمال هذه العلاقة الخطية في انحدار بسيط مكننا من الحصول على النتائج في الجدول رقم (04).

III. النتائج ومناقشتها:

بعد تقدير معلمات النموذج، نلاحظ أن أدنى مستوى للمعنوية هو 0,7% وبالتالي فإن المعلمات المقدرة لها معنوية عند مستوى معنوية 5%. (الجدول رقم 04)، وبالنظر أولا إلى المعنوية الإحصائية للنموذج يمكننا إبداء الملاحظات التالية:

- **أولا: التفسير الاحصائي.**

1. اختبار"Student": هو عبارة عن اختبار معنوية المعلمات المقدرة بالنسبة للنموذج الخطي، فإذا كانت القيمة المجدولة أكبر من مستوى المعنوية 0,05 وبالتالي نقول أن القيمة المقدرة لها معنوية، معنى ذلك أن النموذج مقبول احصائيا. حسب قيم اختبار"Student" واحتمالاتها يظهر لنا أن P=0,0007 <0,05 (5%) مستوى المعنوية؛ هذا يعني أن القيمة المقدرة ليس لها معنوية.

2. إحصائية فيشر: تظهر إحصائية فيشر واحتمالها P=0,000661 <0,05 (5%) يعني أن متغيرات النموذج في مجملها تؤثر في المتغير التابع y الذي هو ميزان مدفوعات الجزائر. بعبارة أخرى فإن الانفتاح التجاري يؤثر على ميزان مدفوعات الجزائر.

3. دراسة القدرة التفسيرية (قوة الارتباط) (معامل التحديد): معامل الارتباط هو الجدر التربيعي لمعامل التحديد، والذي يقيس لنا القدرة التفسيرية للنموذج، أي يقيس القوة الارتباطية للعلاقة بين المتغيرين. بالنظر لقيمة معامل التحديد R^2 =0,63 يظهر لنا أن الارتباط نوعا ما قوي بين المتغير المستقل x والمتغير التابع y.

وبمعنى آخر فإنه كلما كان معامل R^2 قريب من الواحد، دّل ذلك على أن الارتباط قوي وفي نفس اتجاه التأثير لأن$-1 \leq R \leq +1$. كذلك أنه كلما اقترب معامل التحديد R من -1 دل ذلك على أن الارتباط قوي ولكن في عكس الاتجاه أي التأثير معاكس.

4. دراسة وجود المشاكل القياسية من عدمه:

1.4.مشكل التوزيع الطبيعي للبواقي "Test de normalité": يعني تحليل الانحدار على أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا عند كل النقاط للمتغير المستقل، وهذا يعني أنها تتغير من سالب لموجب حول قيمة الصفر بشكل توزيع طبيعي، بحيث يكون مجموعها يساوي الصفر، والصفر يعني لا يوجد خطأ في النموذج، وانطلاقا من النموذج الذي لدينا فإننا نضع الفرضيات التالية:

- H_0 : توزيع البواقي توزيع طبيعي؛
- H_1 : توزيع البواقي توزيع غير طبيعي.

من خلال بيان تقدير النموذج وجدنا أن: $P=0,49 > 0,05$ ⇦ فإننا نقبل H_0 ونرفض H_1 أي أن التوزيع طبيعي، ولا يوجد بواقي تؤثر على النموذج.

2.4. مشكل التعدد الخطي: تعتبر مشكلة التعدد الخطي من بين المشاكل المؤثرة سلبا على جودة النموذج المتعدد، ومعناه وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة، مما يؤثر سلبا على نتائج عملية التقدير، لأن الإحصائيين قالوا أنه يكون قوي لما يكون> 0,90. بما أنه يوجد لدينا متغير واحد مستقل X_1 فإنه لا يوجد مشكل تعدد خطي.

5. اختلاف التباين: اختلاف التباين هو اختبار وضعه العالم فيشر كأسلوب لتحليل البيانات، كما أسلفنا الذكر فإنه عندما يكون احتمالها أكبر من مستوى المعنوية 5% يعني أنه لا يوجد اختلاف التباين أما إذا كان P> 5% (مستوى المعنوية) هذا يعني أنه يوجد اختلاف التباين، لذلك نضع الفرضيات التالية:

- H_0 : يوجد اختلاف التباين؛
- H_1 : لا يوجد اختلاف التباين (ونطمح لذلك).

0,82 و0,78 > 0,05 فإننا نقبل H_1 ونرفض H_0 أي لا يوجد مشكل في اختلاف التباين.

6. اختبار ديربين واتسون: من أجل إجراء اختبار "ديربن واتسون" نحسب إحصائية ديربين واتسون (d) المصاحبة للانحدار X_2 وX_1، y وتسمى d المحسوبة.

$$d = \frac{\sum (u_t - u_{t-1})^2}{\sum u^2} \approx 2(1-r) = D.W$$

ثم نبحث في جداول النموذج عن d الجدولية. إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية D.W تؤول إلى الصفر(0)، فإن البواقي تتبع شكل مسار عشوائي، ومنه البواقي غير مستقرة وعليه ففرضية التكامل المتزامن غير محققة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية D.W تؤول إلى القيمة 2 فإنه تكون لدينا بواقي مستقرة وعليه تحقق فرضية التكامل المشترك.

وبالتالي نلاحظ من العلاقة أعلاه إذا كانت P =0 فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي، ويترتب عليه d=2، أما إذا كانت P=1+ يعني أنه ارتباط ذاتي موجب وتام يترتب على ذلك d=0، أما إذا كانت P=-1 يعني أنه ارتباط ذاتي سلبي وd=4 قيمة ديربن واتسون D.W=1,97≈2 وهذا يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء، وبالتالي فإن البواقي مستقلة.

- **ثانيا: التفسير الاقتصادي.**

بالنظر إلى معامل الارتباط R^2=0,63 هذا يدل على أن في الجزائر رصيد ميزان المدفوعات مفسر بـــ 63% من خلال التغيرات في التحرير التجاري. كما أن هناك علاقة طردية بين التحرير التجاري ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر وهذا راجع إلى أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على إيرادات المحروقات، وأن قيمة صادرات المحروقات أكبر من قيمة واردات الجزائر، لذلك كانت العلاقة طردية خلال فترة الدراسة (2000-2013). وأن نسبة التأثير الإيجابي للتحرير التجاري على رصيد ميزان مدفوعات الجزائري بلغت: 13%.

IV. الخلاصة:

إن الدول النامية عموما، والجزائر خصوصا ليست في منأى عن التحولات الاقتصادية الدولية، بل أن هذه التحولات قد يكون لها أشد الأثر على الدول النامية، ونخص بالذكر الجزائر خاصة وأنها قامت بإصلاحات اقتصادية متزامنة، أخذت التجارة الخارجية حيزا كبيرا من هذه الإصلاحات.

وفي إطار سعي الجزائر لتحسين اقتصادها واندماجها في الاقتصاد العالمي، تم إبرام عدة اتفاقيات شراكة من أهمها الشراكة الأورومتوسطية، محاولة بذلك الاستفادة من مزايا التحرير التجاري.

وبالرغم من الإصلاحات التي عرفتها الجزائر، لتحسين أداء ميزان مدفوعاتها، من خلال سعيها إلى زيادة صادراتها خارج قطاع المحروقات، إلى أنه بقي على حاله، أي أن تحقيق الجزائر لفائض في ميزان مدفوعاتها راجع إلى صادرات المحروقات، إلا أنه تمكنا من خلال هذه الدراسة استخلاص النتائج التالية:

1. نتائج الدراسة:

- توصلنا من خلال الدراسة أنه توجد علاقة مباشرة بين التحرير التجاري وميزان المدفوعات ويرجع هذا إلى أن المعاملات الاقتصادية التجارية التي تقوم بها الدولة مع بقية الدول الأخرى تدون وتسجل في ميزان المدفوعات؛
- توجد علاقة طردية بين التحرير التجاري ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وهذا راجع لهيمنة قطاع النفط على الصادرات الجزائرية وأن قيمة هذه الأخيرة أكبر من قيمة واردات الجزائر لذلك كانت العلاقة طردية خلال الفترة المدروسة، وبالتالي ومن ناحية التدقيق فإنه لا يمكن ملامسة الأثر الفعلي للتحرير التجاري في الجزائر بسبب اعتمادها الكبير على قطاع المحروقات؛
- أما من الناحية النظرية، وما يميز الجزائر في اعتمادها على المورد الوحيد في التصدير (البترول)، وكذا اعتمادها على الاستيراد بنسبة كبيرة لتغطية الطلب المحلي أدى بها إلى تحرير تجارتها الخارجية، وبالتالي فإن عملية التحرير جاءت كحتمية وليس خيار؛
- أدت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر إلى زيادة المنافسة بين السلع المحلية والأجنبية، مما حتم على المنشآت الصناعية المتواجدة بولاية برج بوعريريج من تقليص حجم نشاطها أو حتى الإفلاس مما أدى إلى الزيادة في فاتورة الواردات وبالتالي المساهمة في زيادة عجز ميزان مدفوعات الجزائر.

2. التوصيات والاقتراحات:

- بما أن حصيلة المعاملات التجارية التي تقوم بها الدولة مع بقية الدول الأخرى، تدون في ميزان المدفوعات فوجب على الدولة من تنويع الصادرات ونخص بالذكر الجزائر، وهذا لكي يعود على ميزان المدفوعات بالإيجاب (أي تقليص العجز أو تحقيق التوازن أو تسجيل فائض)؛
- على الدول النامية وخاصة الدولة الجزائرية أن تعيد النظر في مدة تقدير حصيلة ميزان مدفوعاتها والمتمثلة في سنة، بحيث وجب تقليصها على الأقل إلى 06 أشهر وهذا لتدارك العجز واتخاذ الإجراءات المناسبة في أقرب الآجال؛
- على الجزائر أن تتريث في تحرير تجارتها وفق خطة تدريجية وبشكل متوازن، ووفق سياسة اقتصادية مدروسة وذلك من خلال تخليها عن اقتصاد الريع، مع التدرج في تحرير بعض القطاعات وإعطاءها فرصة للتأهيل والقدرة على المنافسة من أجل حماية الصناعات المحلية الناشئة، لأنه أصبح من الضروري جدا تنويع اقتصادها خاصة في القطاعات التي يمكن أن توجه نحو التصدير، حتى يتسنى لها تقليل الآثار السلبية الناتجة عن التبعية.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (01): تطور ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 2000-2013. **(الوحدة مليار دولار)**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
م. ح. ج	10.380	8.590	5.550	10.190	13.130	23.450	31.150
م. ح. ر م	-1.360	-0.870	-0.710	-1.370	-1.870	-4.240	-11.220
م. الكلي	9.020	7.720	4.840	8.820	11.260	19.210	19.930
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
م. ح. ج	30.540	35.180	0.440	12.146	19.688	24.376	9.946
م. ح. ر م	-0.990	1.850	3.160	4.424	2.726	-0.240	-0.700
م. الكلي	29.550	37.030	3.600	15.303	20.230	12.322	0.920

Source:

- Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2011, p:177.
- Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2013, p:177.
- UNCTADstat, Unctad .org /wds/Balance des paiments, Compte courant, annuel, 1980-2013.
- Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur(Algex).
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 28، ديسمبر 2014، ص.15.

الجدول رقم (02): يوضح تطور الانفتاح التجاري للجزائر خلال الفترة 2000-2013. الوحدة: مليار دولار أمريكي.

% T	PIB	الواردات	الصادرات	السنة
0.554	54.793	8.644	21.714	2000
0.530	54.710	9.899	19.136	2001
0.539	56.760	11.809	18.839	2002
0.594	67.864	15.357	24.963	2003
0.579	85.333	18.171	31.284	2004
0.639	103.066	19.852	46.048	2005
0.647	117.220	21.372	54.549	2006
0.638	135.630	27.312	59.229	2007
0.693	171.020	39.364	79.280	2008
0.621	138.130	40.725	45.188	2009
0.602	161.950	40.489	57.064	2010
0.611	197.450	47.198	73.452	2011
0.600	207.021	50.376	73.903	2012
0.574	210.055	55.028	65.733	2013

Source:

- Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2011, pp: 11-14.
- Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2013, pp: 11-14.
-Office National des Statistiques(ONS), Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003 A 2013, Collections statistiques N° 188/2014, Série E: statistiques économiques N° 79, p: 10.

جدول رقم (3): تطور معدل الانفتاح التجاري، رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2013) الوحدة مليار دولار.

رصيد ميزان المدفوعاتY	معدل الانفتاح التجاري X1	السنوات
9.020	0,554	2000
7.720	0,530	2001
4.840	0,539	2002
8.820	0,594	2003
11.260	0,579	2004
19.210	0,639	2005
19.930	0,647	2006
29.550	0,638	2007
37.030	0,693	2008
3.600	0,621	2009
15.303	0,602	2010
20.230	0,611	2011
12.322	0,600	2012
0.920	0,574	2013

Source:

- Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2011, p: 177.
- Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2013, p: 177.
- Office National des Statistiques(ONS), Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003 A 2013, Collections statistiques N° 188/2014, Série E: statistiques économiques N° 79, p: 15.

جدول رقم (4): تقدير النموذج: اختبار بين كل من المتغير المستقل x1 والمتغير التابع y.

Dependent Variable: Y1
Method: Least Squares
Date: 09/17/15 Time: 22:51
Sample: 2000 2013
Included observations: 14

.Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0020	3.943338-	23.79909	93.84787-	C
0.0007	4.554620	39.46412	179.7441	X1

14.26821	Mean dependent var	0.633527	R-squared
10.14716	S.D. dependent var	0.602988	Adjusted R-squared
6.680040	Akaike info criterion	6.393614	S.E. of regression
6.771334	Schwarz criterion	490.5397	Sum squared resid
6.671589	.Hannan-Quinn criter	44.76028-	Log likelihood
1.979314	Durbin-Watson stat	20.74457	F-statistic
		0.000661	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي "Eviews".

اختبار التوزيع الطبيعي

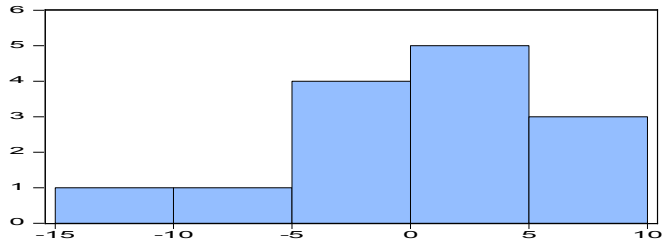

اختبار اختلاف التباين:

Heteroskedasticity Test: White

0.8239	(2,11)Prob. F	0.197202	F-statistic
0.7848	(2)Prob. Chi-Square	0.484593	Obs*R-squared
0.8218	(2)Prob. Chi-Square	0.392621	Scaled explained SS

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي "Eviews".

الشكل رقم (01): يوضح تطور ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 2000-2013

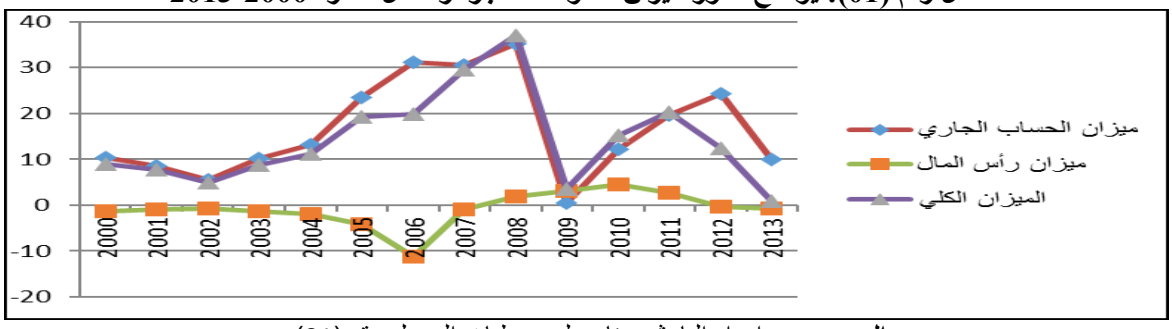

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (01).

الشكل رقم (02): شكل الانتشار بين x1 (الانفتاح التجاري) بالنسبة للتابع y (ميزان المدفوعات) للجزائر

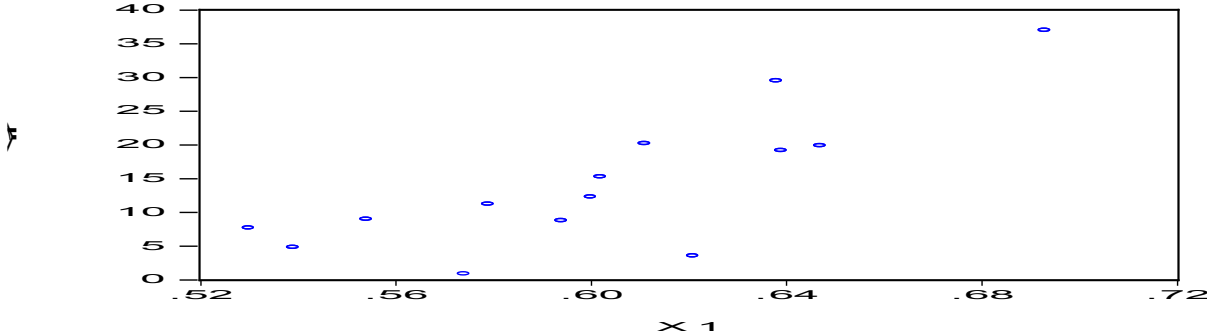

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي "Eviews".

الإحالات والمراجع :

[1]. دريس رشيد، **انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2012**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد11، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014.

[2]. دراسة وزارة الاقتصاد والمالية المغربية: بعنوان " **الاقتصاد المغربي في وجه التجارة الحرة** "، 1997.

[3]. Gilbert Niyongabo, **Politiques d'ouverture commerciale et développement économique**, Thèse présentée et soutenue publiquement pour l'obtention du Doctorat en Sciences Economiques, Université d'auvergne, Clermont-Ferrand I, France, 2007.

[4]. حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، المجلس الوطني للثقافة والأدب**، الكويت، 2000، ص.19.

[5]. http://www.oecd.org/general/organisationforeuropeaneconomicco-operation.htm, L'Organisation européenne de coopération économique (OECE), تاريخ المطالعة: 07جانفي 2015، الساعة:15:11

[6]. James Fletcher, **Capitalism A Very short Introduction** , Oxford University, 2004, P.71.

[7]. Francoise Lemoine**, L'économic Chinoise**, Paris, France, 2006, P.23.

[8]. روبرت رايش، ترجمة أحمد إصلاح، **الرأسمالية الطاغية**، الدار الدولية للاستثمارات الدولية الثقافية، القاهرة، مصر، 2009، ص.8.

[9]. خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، المسيلة، الجزائر، 2011، ص.122.

[10]. Theodore Moran, **Multinational Corporations : the political economy of foreign direct investment, Lexington Massachusett**s, USA, 1985, P.78.

[11]. Andrew Harrison et Ertugrul Dalkiran et Ena Elsey, **Business international et mondialisation: vers une nouvelle Europe**, Op.cit., P.P.63-64

[12]. عبد المطلب عبد المجيد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص.119.

[13]. Fonds Monétaire International, **L'intégration des pays pauvres dans le système commercial mondial**, Dossiers économiques 37, 2006, P.13.

[14]. Nadia Lemzoudi, **L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique :Cas de six pays d'Afrique de l'ouest**, Rapport de recherche en vue de l'obtention de la maitrise en sciences économiques, option économie et finance internationales, Université de Montréal, Décembre 2005, P.06.

[15]. Fonds Monétaire International, Op.cit., P.15.

[16]. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة**، الاسكندرية، مصر، 2009، ص.87.

[17]. Bernard Remiche et Hélène Ruiz-Fabri, **Le commerce international entre bi- et multilatéralisme, Editions Larcier,** Bruxelles, Belgique, 2010, P.7.

[18]. سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009، ص.86.

[19]. حامد نور الدين، **الخوصصة من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية حالة الجزائر**، مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، من 03-07 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004، ص.07.

[20]. بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، الجزائر، 2010، ص.179.

[21]. ساحل فاتح، شعباني لطفي، **آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، أيام 04 و05 ديسمبر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2006، ص.04.

[22]. برودي نعيمة، **الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، أيام 04 و05 ديسمبر، جامعة بومرداس، الجزائر، 2006، ص.5.

[23]. وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها ـحالة: الجزائر، مصر، السعوديةـدراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013، ص.211.

[24]. BOURICHE Riadh, **La bonne gouvernance et la problématique des politiques économiques et développement : le cas de l'Algérie**, université Mentouri de Constantine, sons année, P.02.

[25]. يعلي زينب، **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2010**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة العلميات التجارية، جامعة الجزائر3، 2012، ص.189.

[26]. دريس رشيد، **انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2012**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جامعة الجزائر 03، جانفي 2014، ص.25.

[27]. زعباط عبد الحميد، **الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا-العدد الأول، بدون سنة، جامعة الجزائر، ص.53.

[28]. مسعودي علي، **واقع التجارة الخارجية في الجزائر وآفاقها في ظل مسار التحرير التجاري (1990-2010)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، جامعة الوادي، الجزائر، 2012، ص.11.

[29]. سمينة عزيزة، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث-عدد 2011/09، جامعة بسكرة، الجزائر، ص.152.